

الفصل الثالث

اهم مشكلات التعليم الابتدائى الراهنة التى تواجه
المدرسة الابتدائية وطرق علاجها

الفصل الثالث

أهم مشكلات التعليم الابتدائي الراهنة التي تواجه المدرسة الابتدائية وطرق علاجها

لولا : أهم مشكلات التعليم الابتدائي :

هناك كثيرا من المشاكل التي تواجه التعليم الابتدائي من أهمها :

١ - الأمية :

تعتبر مشكلة الأمية من أهم المشاكل التي نتجت من القصور في بعض قوانين وتشريعات التعليم الابتدائي والتي يعاني منها المجتمع المصري فلجد أن القوانين الصادرة لتنظيم التعليم الابتدائي تنص على أن التعليم في المرحلة الأولى الإلزامي كما قضيت على أن يعاقب من لم ينفذ قانون الإلزام بغرامة قدرها القانون بجنيته واحد .

وإذا نظرنا إلى هذه العقوبة نجدها تافهة وادت إلى تهاون أولياء الأمور في تنفيذ قانون الإلزام بعدم إرسال أطفالهم إلى المدرسة الابتدائية عند وصولهم سن الإلزام وخاصة الريف المصري .

وبالإضافة إلى ذلك لم تتمكن وزارة التربية والتعليم من استيعاب كافة المزمين حتى الآن .

وقد زاد الطين بلة انتشار مشكلة التسرب في مدة الإلزام التي تبدأ من سن السادسة إلى سن الثانية عشر وكذلك التسرب الذي انتشر بين التلاميذ في خلال فترات الدراسة .

وقد أضاف ضعف مستوى التلاميذ التعليمي في المرحلة الابتدائية إلى عودة للتلاميذ إلى الأمية بعد انتهاء مرحلة التعليم الابتدائي .

واذا نظرنا الى هذه المشكلة نجد انها ازدادت بعد الاحتلال الانجليزى لمصر سنة ١٨٨٢ وما زلنا نعانى منها حتى الآن .

ويتضح ذلك من الاحصائيات التالية :

نطبقا لاحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سنة ١٩٦٨ نجد ان نسبة الامية بلغت ٧٥٪ من مجموع الاطفال فوق سن العاشرة أى نحو ١٢٥ مليون نسبة منهم ٤ مليون امى من الذكور و ٧٥ مليون امى من الاناث .

وفى سنة ١٩٧٠ وجدت لجنة الخدمات العامة بمجلس الدولة ان نسبة الامية قد زادت عن ٧٨٪ .

وترجع أهم عوامل الزيادة فى نسبة الامية فى مصر ترجع الى اننا شعب ولود بمعدل كل دقيقتين يولد ثلاثة اطفال ويتضح ذلك من المقارنة بين تعداد سنة ١٩٣٧ — ١٩٧١ م .

ففى سنة ١٩٣٧ بلغ عدد السكان حوالى ١٣ مليون نسمة تقريبا — امى فى سنة ١٩٧١ فبلغ عدد السكان حوالى ٣٥ مليون نسمة تقريبا .

ومن واقع الارقام والاحصاءات بالنسبة لاعداد السكان فى مصر فى سن ١٢ — سنة وهو سن المرحلة الابتدائية سنة ١٩٧٨ ومدى استيعاب المرحلة الابتدائية لهم نجد أن عددهم ٦٢٨٦٠٠٠ رطلا استوعبت المرحلة الابتدائية منهم فى العام ذاته ١٩٧٨/٧٧ حوالى ٤٢١١٠٠٠ رطلا بنسبة ٦٧٪ أى أن الفاقد فى هذه الشريحة هو حوالى ٢٠٧٥٠٠٠ يشكلون المنهج الاساسى للاهمية وفى عام ١٩٧٩/٧٨ كانت نسبة القبول فى التعليم الابتدائى بالفرقة الاولى بمدارس الوزارة والمدارس الخاصة ومدارس الازهر يبلغ حوالى ٨٣٣٠٠٠ رطلا بينما ان عدد التلاميذ فى سن السادسة يبلغ ٩٦٤٠٠٠ رطلا أى ان القبول كان بنسبة ٨٦٪ وان هناك اكثر من ١٣٠٠٠٠ رطلا لم يتخلوا بالمدارس فى سنة ١٩٧٩/٧٨ يمثلون احد منابع الامية .

عدد المتقدمين بالفرقة السادسة الابتدائية فى عام ١٩٧٨/٧٧ بلغ ٦٠٢٠٤٧ تلميذا وكان عددهم قبل ست سنوات عند التحاقهم بالفرقة الاولى

عام ١٩٧٣/٧٢ هو ٧٢٨٠٥٢ تلميذا اى بفارق قدره ١٢٥٩٠٥ تلميذ يمثلون ١٧٣٪ تسربوا من المدارس بسبب أو لآخر وهذا منبع آخر من منابع الامية .

واذا نظرنا الى عدد المتقدمين فى الصف السادس الابتدائى عام ٧٧/١٩٧٨ نجده بلغ ٦٠٢١٤٧ تلميذا نجح منهم فى الشهادة الابتدائية ٤٧٧٥٥١ تلميذا بفارق قدره ٢٤٥٩٦ تلميذا لم يحصلوا على الشهادة الابتدائية ونسبتهم ٢٠٧٪ ويحتمل اضافة الجانب الاكبر الى رصيد الامية .

وبالنسبة للاهيين الكبار فانه طبقا لتعداد عام ١٩٧٦ فان عدد السكان فى مصر من سن عشر سنوات فاكثر كان ٢٧٦١٦٤٠٤ بينما كان عدد الاميين فى حد ذاته ١٥٦١١٦٢ بنسبة ٥٦٥٪ (النسبة فى الذكور ٤٣٢٪ وفى الاناث ٧١٪) .

ومن البيانات والاحصائات السابقة نجد ان الامية ما زالت منتشرة ويرجع هذا الانتشار الى القصور فى قوانين وتشريعات التعليم الابتدائى ولم تستطع الدولة حتى الآن القضاء على الامية بالرغم من القوانين والتشريعات التى صدرت بشأن تعليم الكبار .

٢ - مركزية الادارة :

نص القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ فى المادة ١٦ على ان تتولى وزارة التربية والتعليم عملية التخطيط ومتابعته ميدانيا فى مجال التعليم العام بمراحله الثلاث على مستوى الجمهورية .

وتقوم المديرية التعليمية بالتنفيذ والمتابعة الميدانية على المستوى المحلى وفقا للقواعد التى تضعها وزارة التربية والتعليم .

ومن هذا النص يتضح ان الادارة التعليمية ما زالت ادارة مركزية حيث ان جميع امور التعليم يرجع فيها الى وزارة التربية والتعليم .

واستمرت الادارة المركزية حتى الآن بالرغم من صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ٧٥ الذى اعطى بمجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس المحلية سلطة الاشراف على امور التعليم فى جميع مراحله وخاصة التعليم الابتدائى .

ولكن ما زالت. وزارة التربية والتعليم بالقاهرة مستمرة في مباشرة سلطاتها التنفيذية على مديريات وإدارات التربية والتعليم بمحافظات الجمهورية واحتفاظ الوزارات مركزيا بالسلطات والخبرات والكفاءات الوظيفية التربوية والتعليمية وحرمة المجالات التربوية والتعليم من تزويدها بالعناصر القادرة على قيادة العمل التنفيذي هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإن محاولات الإصلاح طلبا لتحقيق اللامركزية في الإدارة التعليمية أو لتطهيرها لم تحقق النجاح المنشود في رفع كفاءة الأعمال الإدارية لسبب بسيط هو إنها كانت تركز دائما على واحد أو آخر من العناصر المؤثرة على الإدارة التعليمية دون باقى العناصر ففى بعض الأحيان تتركز عمليات الإصلاح الإدارى فى شكل إعادة التنظيم العام وتهمد العلاقات التنظيمية بين وحدات الإدارات التعليمية وفى وقت تتبلور عمليات تطوير الإدارات التعليمية فى شكل تدريب واعداد القادة الإداريين واعداد الافراد العاملين فى مجالات الإدارة التعليمية المختلفة .

وفى أحيان أخرى يتخذ التطوير الإدارى شكل تغيير فى اللوائح والقوانين المنظمة للنشاط الإدارى التربوى والتعليمى بشكل عام وتتحول عمليات التطوير الإدارى التربوى فى فترات أخرى الى عمليات تغيير فى الأجهزة القائمة على التخطيط والرقابة بشكل عام . كما تتمثل أيضا وأحيانا فى تغيير مسميات الإدارة التعليمية المختلفة من قسم الى إدارة عامة الخ . . .

وأخيرا نجد أن تلك المحاولات لم تكن مجدية ولم تتمكن أبدا من حل مشكلة إدارة التعليمية الأساسية لأنها كانت دائما محاولات جزئية ومتفرقة عن بعضها البعض ولم تتحول الإدارة التعليمية حتى الان الى اللامركزية بسبب القصور فى نصوص القوانين والتشريعات المنظمة للإدارة التعليمية حيث أنها فى نهاية كل مادة تحيل الامر الى وزارة التربية والتعليم ليصدر به قرارا وزاريا .

٣ - القصور فى اعداد المعلم :

ان اعداد معلم المرحلة الاولى يعتبر من أهم المشاكل التى يجب العمل على معالجتها لما لهذا المعلم من أهمية فى تعليم الاطفال فى مرحلة الالزام أى من سن الست سنوات الى سن الثانية عشرة ليكون مواطنا صالحا الذى يمكنه

من الاعتماد على نفسه فى شق طريقه فى الحياة أو فى مواصلة دراسته فى المراحل التالية لهذه المرحلة وذلك إذا نظرنا الى نصوص القانون الواردة فى شأن اعداد المعلم نجدما تعطى لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارا بتنظيم دور المعلمين والمعلمات التى تتولى اعداد معلمى المرحلة الاولى الابتدائية وبتحديد مدة هذه الدراسة والشروط للقبول وخطة الدراسة ومناهجها ونظم الامتحانات والشهادات التى تمنح لهم وراعى عند انشاء هذا الدور حاجة كل محافظة الى خريجيهها .

وفى عام ١٩٦٩ صدر القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ لتنظيم دور المعلمين والمعلمات العامة ويوضح اهدافها وشروط الالتحاق بها ومناهجها الدراسية ونظم الامتحانات .

وبتحليل النص الوارد فى الثانوية بشأن اعداد معلمى المرحلة الاولى نجد أن القانون قصر اعداد معلم هذه المرحلة على دور المعلمين والمعلمات العامة وتحليل القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ الصادر لتنظيم هذه الدور نجد ان اعداد المعلم للمرحلة الاولى لا يعدد اعدادا ثقافيا كافيا وذلك بتخرج المعلم من هذه الدور غير مؤهلا تأهيلا يجعله يؤدى دوره التعليمى لتنفيذ اهداف المرحلة الابتدائية — وقد أدى ضعف مستوى المعلم الى ضعف مستوى تلاميذ المرحلة الابتدائية .

وبذلك نجد أن نصوص القانون شابها القصور بشأن اعداد معلم المرحلة الابتدائية لانه نص على اعداده فى دور المعلمين والمعلمات ولم يحدد المستوى العلمى والثقافى الذى يجب أن يكون عليه لامكانه القيام بدوره فى هذه المرحلة الهامة من حياة الطفل .

٤ — مشكلة الاستيعاب

نصت قوانين وتشريعات التعليم الابتدائى على أن التعليم فى هذه المرحلة الزامى وبالمجان ومن سن السادسة الى سن الثانية عشر أى مدة ست سنوات كحد أدنى للتعليم ألا أن مدارس وزارة التربية والتعليم والمدارس الخاصة لم تستوعب جميع الاطفال المزمين ويرجع عدم استيعاب كافة الاطفال المزمين الى العقبات التالية :

١ — معدلات الزيادة السكانية المرتفعة التى تقف دون تحقيق الاستيعاب الكامل فقد بلغت نسبة الاستيعاب الكامل كما وضحتها احصاءات الوزارة عام ١٩٧٨/٧٧ الى ٨١٫٩٪ بالنسبة الى من هم فى سن الالتزام .

٢ — ضف المفاهيم والقيم الاجتماعية البالية والمتخلفة الخاصة بتعليم البنات، فبالرغم من التقدم الواضح فى جملة المقيدات من البنات بالمرحلة الابتدائية الا ان عدد الذكور ما زال متوقفا فطبقا لاحصاءات الوزارة عام ١٩٧٨/٧٧ نجد ان نسبة الاستيعاب بين الذكور بلغت ٩٠٫١٪ وان نسبة استيعاب البنات ٧٢٫٦٪ .

٣ — ضعف الميزانية المخصصة للتعليم الابتدائى واتجاه معدل الانفاق نحو المرحلة الثانوية من التعليم العام .

وإذا نظرنا الى مشكلة الاستيعاب بصفة عامة نجد أنها نتجت عن القصور فى قوانين وتشريعات التعليم الابتدائى وذلك لعدم تنفيذ الالتزام على الوجه الاكمل ولعدم وجود الاماكن الكافية لاستقبال الملتزمين وعدم وجود المدرسين اللازمين للمرحلة وتفاهة العقوبة المقررة على ولى الامر الذى يهمل فى ارسال ابنه الى المدرسة هذا بالاضافة الى العقوبات السابق ذكرها .

٥ — مشكلة التسرب :

ويقصد بالتسرب انقطاع التلميذ من الدراسة وتركه المدرسة قبل أن يصل الى نهاية المرحلة التعليمية ولو نظرنا الى هذه المشكلة نجد ان القانون نص على ان التعليم فى المرحلة الأولى اجبارى واوجب بمعاقبة ولى الامر الذى يهمل ادخال ابناءؤه المدرسة الابتدائية ولكن بالرغم من ذلك نجد أن التلاميذ وخاصة بالريف ينقطعون عن الدراسة فى أثناء المرحلة ولم ينفذ القانون الخاص بمعاقبة أولياء الامور الذين يشجعون ابناءؤهم على الانقطاع عن الدراسة فلقد نص القانون انه « اذا لم يتقدم الطفل الى المدرسة فى الموعد المحدد او لم يواظب على الحضور بغير عذر مقبول مدة عشرة أيام متصلة أو منقطعة وجب على ناظر المدرسة اصدار ولى الامر ثم ابلاغ السلطة الادارية المسئولة عن تحقيق الالتزام واذا تكرر اهمال ولى الامر يلزم بدفع غرامة مالية قدرها القانون بجنيه واحد .

وإذا نظرنا الى الغرامة التى حددها القانون نجد انها غرامة رمزية وكان

من الاجدر بالقانون ان يجعل العقوبة رادعة. وكيف تكون رادعة فى الوقت الذى لم يتحقق فيه الاستيعاب الكامل للاطفال .

وهناك عوامل متعددة اخرى تؤدى الى انتشار ظاهرة التسرب تذكر منها العوامل الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالعادات والتقاليد بالنسبة للفتاة فى بعض المناطق وتزويجها فى سن مبكرة كذلك قلة دخل اولياء الامور واحتياجهم الى تشغيل ابنائهم خصوصا فى الريف والاماكن الشعبية التجارية والصناعية وبالإضافة الى صعوبة المواضلات فى بعض البلاد وشعور بعض التلاميذ بالتخلف واليأس من التقدم وعدم اشباع المناهج لميول التلاميذ .

على أن أهم العوامل والاسباب التعليمية للتسرب هى ضعف الامكانيات اللازمة لتوافرها للتعليم الابتدائى لضمان تحقيق الاهداف المنشودة والوصول به لى ارفع مستوى للاداء يحول دون التسرب فلا تزال الاعتمادات غير كافية لإقامة المنشآت التى تعمد الخطة التعليمية الى انشائها وذلك بسبب ارتفاع الاسعار المستمر الذى يدعو الى اتباع نظام الفترات المسائية فى كثير من المدارس بل والى الفترة الثالثة أحيانا الأمر الذى يدعو بالضرورة الى تقصير اليوم الدراسى وعدم الاهتمام بالانشطة المدرسية وهبوط مستوى كفاءة المدرسة .

كذلك فان الفصول الدراسية لا تزال مكتظة بالاطفال فى المناطق الآهلة بالسكان ونتيجة ذلك فان بعض المدرسين يتوانون فى اداء مهمتهم على الوجه الاكمل .

كذلك فان الخدمات التعليمية لا تزال قاصرة عن الوفاء بمتطلبات احتياجات التلاميذ وخاصة ذوى الدخل الميسر فالالتزامات الصحية والرعاية الاجتماعية لا تزال فى حدودها الضيقة كما ان التقدير لا تزال غير مجزية .

ولقد بلغت نسبة التسرب طبقا للاحصاءات فى الفترة من ١٩٧٢/٧١ حتى ١٩٧٦/٧٥ نجد ان أعلى نسبة للتسرب تقع فى الصف الرابع ٢٣.٦٪ يليها الصف الثانى ١٨.٦٪ وهما الصفان اللذان يوجد بهما امتحان نقل واقل نسبة فى الصف الثالث ١٢.٢٪ وتفاوتت هذه النسب بين فرتة واخرى فى الصفوف المختلفة .

٦ - ضعف مستوى التعليم الابتدائي :

وإذا نظرنا الى مستوى التعليم الابتدائي نجد انه بالرغم من أن القاذون نص على أن هذا النوع من التعليم هو المرحلة الأساسية والاجبارية التي ينبغي أن تكون الحد الأدنى للتعليم للطفل إلا أن مستوى التعليم الابتدائي لم يصل الى المستوى اللائق لعدة أسباب :

١ - تعدد فترات الدراسة وارتفاع كثافة الفصول وقد أدى ذلك الى القضاء على الأنشطة التربوية والدراسية وقد أدى في الوقت نفسه الى اختصار نصفه من الخطة وبذلك وصل الفاقد في عائد العملية التربوية الى ما لا يقل عن ٥٠٪ ونتيجة عدم التوسع في نظام الفترات المسائية لجأت بعض المدارس الى زيادة كثافة الفصول عن الحد المقرر (٤٠) الى كثافة تبلغ (٥٠) تلميذا وقد وصلت في بعض المدارس الى ٦٠ تلميذا في الفصل الواحد .

ب - قلة نصاب الفصل من المعلمين وكثرة الغياب بين المعلمين والمعلمات وقد وصلت نسبة النقص في المعلمين الى عشرة آلاف معلم وقد وضعت الوزارة المعدلات لتخريج المعلمين حيث يصل نصاب الفصل من المعلمين ١٢ معلما ورغم أن هذه المعدلات تمثل الحد الأدنى لاداء العملية التعليمية إلا أن التوزيع الفعلي للمعلمين كان أقل من المعدلات بنسب متفاوتة مما أثر على كفاءة العملية التعليمية .

وبالإضافة الى ذلك فقد زاد هذا العجز بسبب كثرة غياب المعلمين والمعلمات أثناء العام الدراسي وتسرب المعلمين الى وظائف أخرى وإعارة (وتعاقد) المعلمين الى البلاد العربية .

ج - عدم استقرار الدراسة في بدا ونهاية العام الدراسي بحوالى ١٠٪ لأسباب كثيرة منها عدم اكتمال هيئة التدريس الا في وقت متأخر أو تأخير تبليغ الميزانية في وقت مناسب للمدرسة .

وبذلك نجد أن مستوى التحصيل في التعليم الابتدائي انخفض بسبب المشاكل التي تواجهه هذه المرحلة سواء التي ترجع الى المشاكل الاقتصادية وخاصة الميزانية والمباني والتي أدت الى زيادة كثافة الفصل الدراسي حتى وصل في بعض الأحيان الى ٦٠ تلميذا في الفصل الواحد .

أو التي ترجع للمشاكل التعليمية ومنها تغيب التلاميذ عن المدرسة أو تغيب المدرسين أو عدم كفاية المعلمين للزمين للمرحلة وعدم تعميم التغذية بالمدارس .

ولا يفوتنا التنويه الى أنه من أسباب ضعف المستوى أيضا هي مشكلة تسرب التلاميذ في اثناء الدراسة أو غيابه من المدرسة الذي يؤدي الى تخلفه عن زملائه وكذلك تهاون الادارة في متابعة غياب وحضور التلاميذ .

ومن هذا العرض نجد ان ضعف مستوى التعليم الابتدائي يرجع الى عدم تطبيق نصوص القوانين تطبيقا سليما ويتضح ذلك من العرض السابق .

ثانيا : كيفية حل مشكلات التعليم الابتدائي في مصر :

١ — العمل على استيعاب كافة الاطفال للزمين والذين يصلون سن الالتزام قبل مد فترة الالتزام فيما يسمى بالتعليم الاساسي مع اجراء التعديلات اللازمة في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ الحالي لكي تتماشى مع تطوير نظام التعليم .

٢ — العمل على القضاء على ظاهرة التسرب ومنايع الامية وذلك بوضع نظام محكم للقضاء على هذه الظاهرة واعادة التغذية للمدارس الابتدائية ورفع مستوى الاداء وعقد امتحان في نهاية كل عام لجميع الصفوف .

٣ — تطبيق نظام اليوم المدرسي الكامل للنهوض بالعملية التعليمية ومزاولة التلاميذ الكثير من ضروب النشاط المدرسي التي تتكامل مع تدريس المقررات والاندماج المدرسية في بناء شخصياتهم .

٤ — اطالة فترة العام الدراسي بحيث لا تقل بأى حال من الاحوال عن تسعة شهور والحد من الاجازات التي تمنح اثنائه حتى لا يهدر الوقت وتتم العملية التعليمية على اكمل وجه .

٥ — العمل على تطبيق الادارة اللامركزية بحيث تتماشى مع قوانين الادارة المحلية وذلك عن طريق الابتعاد عن تركيز السلطة في فئة معينة ولا يثنأى ذلك الا بتفويض السلطات وتوزيعها بين القيادات القائمة على العملية التعليمية مع قصر دور وزارة التعليم للتخطيط للتعليم الابتدائي فقط .

- ٦ — يجب أن يعاد النظر فى اعداد معلم المرحلة الاولى لمواجهة تطوير هذه المرحلة التى ستشمل المرحلتين الابتدائية والاعدادية فيما يسمى بالتعليم الاساسى ويجب أن يكون اعداده بكليات التربية وذلك بفتح شعبة خاصة بالتعليم الابتدائى تنشأ فى كل كلية من كليات التربية ويكون القبول فيها من بين طلاب الثانوية العامة .
- ٧ — مد فترة الالتزام بحيث تشمل المرحلتين الابتدائية والاعدادية وبحيث تكون مدة الالتزام ثمانى سنوات فقط وليس تسع سنوات ويمكن استخدام ميزانية السنة التاسعة فى تدعيم مرحلة التعليم الاساسى بإنشاء المباني المدرسية واعداد المعامل والورش والادوات .
- ٨ — العمل على ربط التعليم بالبيئة المحلية وكل ادارة تعليمية حرة فى تنظيم مدارسها طبقا لبيئتها المحلية على أن تتماشى المناهج الدراسية معها مع الاحتفاظ بالمستوى العام للمرحلة مع الاهتمام بالتربية الدينية .